



سلطة النقد الفلسطينية

تقرير التطورات الاقتصادية

الربع الأول 2013

دائرة الأبحاث والسياسات النقدية

تموز 2013

© تموز، 2013.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2013. تقرير التطورات الاقتصادية، الربع الأول 2013: تموز - 2013.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله فلسطين.

هاتف: 2-2409920 (970 +)

فاكس: 2-2409922 (970 +)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

الملخص التنفيذي

واصل الاقتصاد العالمي تباطؤه خلال الربع الأول من العام 2013، مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012. إذ أدى تفاقم أزمة اليورو إلى تراجع ملحوظ في الإنفاق في معظم الدول الأعضاء، فدفعت سياسات النقشف الصارمة إلى مزيد من التراجع في الإنفاق الحكومي. بينما ساهم تردي الوضع الاقتصادي، وارتفاع الضرائب، ومعدلات البطالة في تقليص الطلب الخاص والاستثمار خلال الربع الأول. يأتي ذلك في ضوء علامات الضعف والإنهاك التي بدت على اقتصادات المحور (ألمانيا وفرنسا) مؤخراً، الأمر الذي بات يهدد قدرة هذين الاقتصاديين على حمل المنطقة نحو التعافي.

أما الولايات المتحدة، فبالرغم من المؤشرات الإيجابية التي بعث بها كل من الاستهلاك الخاص وسوق العقار في الربع السابق، إلا أن تزايد الاقتطاعات الحكومية ورفع بعض أنواع الضرائب أعادت الاقتصاد الأمريكي إلى تباطؤ غير متوقع خلال الربع الأول، خاصة في ظل الأجواء المتشائمة حول النمو العالمي وتسبب اتفاق "الهاوية المالية" بمزيد من التباطؤ في الولايات المتحدة. في المقابل، تشكل اليابان الاستثناء الوحيد لحالة التناغم المهيمنة على الاقتصاديات والأسواق الكبرى، إذ بدأت تلوح ملامح التحسن الاقتصادي مقارنة مع نهاية العام الماضي إثر تبني الساسة اليابانيين لسياسات توسعية من شأنها أن تدعم النمو خلال الأعوام القليلة القادمة. وقد ترافق الأداء الاقتصادي المتواضع في العديد من الدول المتقدمة مع ارتفاع في معدلات البطالة وتباطؤ في التضخم. من جانبها، عانت بعض الدول الصاعدة والنامية المعتمدة على التصدير من آثار أزمات الدول المتقدمة. وتأتي الصين على رأس هذه المجموعة، إذ عاد فيها النمو للتباطؤ في ظل انخفاض الطلب الخارجي على البضائع الصينية وضعف الطلب المحلي.

على المستوى المحلي، شهد الاقتصاد الفلسطيني مزيداً من التباطؤ خلال الربع الأول 2013. إذ بلغت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.7% على أساس سنوي، مقابل نمو بـ 5.3% في الربع الرابع 2012. إلا أن هذا التباطؤ لم يتوزع بالتساوي على جميع المناطق، ففي الوقت الذي نما فيه قطاع غزة بنسبة تفوق الـ 12% خلال نفس الفترة، شهدت الضفة الغربية انكماشاً بحوالي 0.6%. وقد انعكست هذه التطورات على مؤشرات سوق العمل، لترتفع نسبة البطالة عن الربع السابق وتعود لمستوياتها في الربع المناظر عند 23.9%. يذكر في هذا الشأن أن النمو الملموس في أعداد العاملين في إسرائيل خلال الربع الأول خفف من وطأة التباطؤ الاقتصادي على أحوال العمالة في الضفة الغربية وحال دون مزيد من الارتفاع في أعداد العاطلين عن العمل. في المقابل، ارتفعت مستويات الأسعار بنحو 1.7% على أساس سنوي كانعكاس لارتفاع أسعار مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية على وجه التحديد. وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى تراجع القوة الشرائية للمواطنين، وبشكل خاص في الضفة الغربية التي شهدت الارتفاع الأكبر في الأسعار مقارنة باستقرارها النسبي في قطاع غزة.

أما على صعيد مالية الحكومة، فقد ارتفع العجز الجاري إلى 607 مليون شيكل، مقابل 490 مليون في الربع المناظر. إذ لم يفلح ارتفاع الإيرادات المحلية بنحو 9.0%، في التغلّب على الارتفاع في النفقات الجارية بنحو 12.0%، جراء نمو ملحوظ

في نفقات الأجور وغير الأجور. من جانبه، حقق الرصيد الكلي قيمة موجبة على خلفية النمو الحاد في المنح والمساعدات خلال الربع الأول إلى 1,886 مليون شيكل، مقابل 793 مليون في الربع المناظر. يجدر بالذكر أنه وبالرغم من أن النمو في المساعدات أتاح للحكومة الفلسطينية تسديد بعض ديونها للجهاز المصرفي، إلا أن رصيد الدين الداخلي لا يزال أعلى من مستواه في الربع المناظر، وذلك مقابل استقرار رصيد الدين الخارجي. وعليه، ارتفع رصيد الدين العام الحكومي بحوالي 1.5% في فترة المقارنة، ليلغ 2,260.8 مليون دولار (أي نحو 21.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي).

وبالرغم من التباطؤ الاقتصادي، حقق القطاع الخارجي بعض التطورات الإيجابية خلال الربع الأول 2013. إذ انخفض عجز الميزان التجاري في ميزان المدفوعات بشكل ملحوظ مترافقاً مع ارتفاع واضح في كلٍ من الدخل المحول من الخارج والتحويلات الجارية، مما دفع بعجز الحساب الجاري للانخفاض بنحو 65.2% مقارنة مع الربع المناظر.

كما شهد أداء القطاع المصرفي تحسناً ملحوظاً خلال فترة المقارنة انعكس بنمو موجودات/ مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين بحوالي 10.5% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، لتصل إلى 10,111.8 مليون دولار، وارتفاع التسهيلات الائتمانية بحوالي 11.2%، وارتفاع ودائع الجمهور بنحو 9.5%، إضافة إلى ارتفاع حقوق ملكية المصارف بنحو 5.3%.

قائمة المحتويات

iii.....	الملخص التنفيذي.....
1.....	التطورات الاقتصادية العالمية.....
1.....	الاقتصاد العالمي.....
2.....	الولايات المتحدة.....
3.....	منطقة اليورو.....
6.....	اليابان.....
7.....	الدول الصاعدة والنامية.....
8.....	أسعار النفط.....
9.....	أسعار الغذاء.....
10.....	أسعار الذهب.....
10.....	الأسواق المالية العالمية.....
11.....	التطورات الإقليمية.....
11.....	إسرائيل.....
12.....	الأردن.....
13.....	التطورات المحلية.....
13.....	النمو.....
14.....	الأسعار والتضخم.....
16.....	البطالة.....
17.....	الأجور والقوة الشرائية.....
18.....	المالية العامة.....
20.....	القطاع الخارجي.....
21.....	التطورات المصرفية.....
22.....	اختبارات التحمل.....
24.....	السوق المالي.....

التطورات الاقتصادية العالمية

الاقتصاد العالمي

شكل الربع الأول من العام 2013 استمراراً للتباطؤ الاقتصادي الذي شهدته معظم الاقتصاديات الكبرى خلال العام

جدول (1): توقعات آفاق نسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي

2014	2013	2012	
3.8	3.1	3.1	العالم
2.1	1.2	1.2	الدول المتقدمة
2.7	1.6	2.2	الولايات المتحدة
0.9	-0.6	-0.6	منطقة اليورو
1.3	0.3	0.9	ألمانيا
0.8	-0.2	0.0	فرنسا
0.7	-1.8	-2.4	إيطاليا
0.0	-1.6	-1.4	اسبانيا
1.2	2.0	1.9	اليابان
1.5	0.9	0.3	بريطانيا
5.4	5.0	4.9	الدول النامية والصاعدة
7.7	7.8	7.8	الصين
6.3	5.6	3.2	الهند
3.2	2.5	0.9	البرازيل
3.0	3.0	4.5	دول الـ MENA

المصدر: صندوق النقد الدولي، تموز 2013.

الماضي. فخلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام تواصل الانكماش الاقتصادي بشكل ملحوظ ومثير للقلق في منطقة اليورو، خاصة في ظل السياسات التقشفية القاسية، والتراجع التدريجي في قدرة الاقتصاديين الألماني والفرنسي على حمل المنطقة إلى النمو. أما الولايات المتحدة، فقد استهلكت العام بأداء اقتصادي دون المتوقع نتيجة انخفاض الإنفاق، بشقيه الخاص والعام، بعد أن بدأت آثار اتفاق "الهاوية المالية" بالظهور على الاقتصاد الأمريكي. في حين لم تكن التطورات الإيجابية في اليابان قادرة على التأثير بشكل واضح على مستوى الطلب العالمي، والأسعار، والأسواق المالية باستثناء السوق المحلي.

لم يقتصر أثر الأزمات الاقتصادية على الدول المتقدمة فحسب، فعلى الجانب الآخر، شهدت الدول الصاعدة

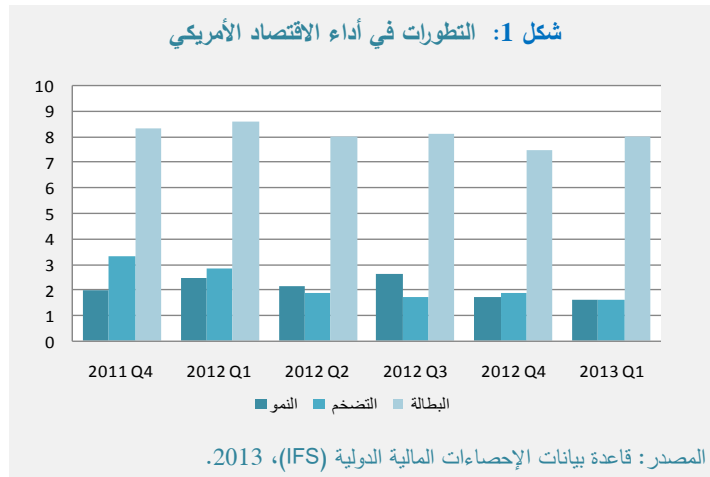
والنامية تباطؤاً مماثلاً، جراء تراجع التصدير إلى الدول المتقدمة وضعف الطلب المحلي. فعاد الاقتصاد الصيني للتباطؤ في ظل فشل السوق المحلي في تغطية التراجع في الطلب العالمي على السلع الصينية. كما لم تفلح محاولات دعم الإنتاج الصناعي في البرازيل بتعزيز النمو خلال نفس الفترة. وعليه، دفعت هذه التطورات صندوق النقد الدولي إلى تخفيض توقعاته للنمو للعام 2013 و2014 إلى 3.1% و3.8% على الترتيب، مقارنة مع 3.3% و4.0% في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي السابق (شهر نيسان الماضي).

على صعيد الأسعار، لم تشهد مستويات التضخم في الأسعار العالمية أي تباطؤ في الربع الأول مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، ليستقر معدل التضخم عند 3.5% للربع الثاني على التوالي، وذلك بالرغم من تراجع معدلات

التضخم في الاقتصاديات الكبرى وتردي أحوال الطلب العالمي خلال نفس الفترة. وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع مستويات التضخم في عدد من الدول الصاعدة والنامية والارتفاع الملحوظ في أسعار المواد الغذائية خلال فترة المقارنة.

الولايات المتحدة

استمر تباطؤ الاقتصاد الأمريكي بشكل ملحوظ خلال الربع الأول من العام 2013 بالرغم من التوقعات الإيجابية التي سادت الأسواق مطلع العام. إذ على عكس التقديرات، لم يتعد النمو حاجز الـ 1.6% على أساس سنوي¹، مقارنة مع 1.7% في الربع السابق، و2.4% في الربع



المنظر 2012، وذلك بعد أن بدأت آثار التقشف المالي إثر اتفاق "الهاوية المالية" بالظهور على شقي الإنفاق، العام والخاص. فقد واصلت الحكومة الأمريكية خفض إنفاقها العسكري وغير العسكري ضمن خطتها للسيطرة على العجز الفدرالي الأمريكي. في حين شهد الاستهلاك الخاص نوعاً من التراجع بعد أن

بدأت عليه بوادر التعافي في الربع السابق، وذلك نتيجة عددٍ من العوامل، أهمها ارتفاع الضريبة على الأجور الذي جاء ضمن اتفاق "الهاوية المالية"، وتساؤم المستهلكين حول الأداء الاقتصادي، خاصةً في ظل انخفاض الإنفاق الحكومي والإشارات المختلة التي بعث بها سوق العمل الأمريكي. بالرغم من ذلك، استمرت المؤشرات على تعافي قطاع الإسكان بالظهور، إذ واصلت أسعار العقارات خلال الربع الأول ارتفاعها بوتيرة غير مسبوقه منذ بداية الأزمة المالية، مما جعل منه المحرك الأساسي للنمو خلال الربع الأول، خاصةً في ظل انخفاض الفوائد على قروض الرهن العقاري.

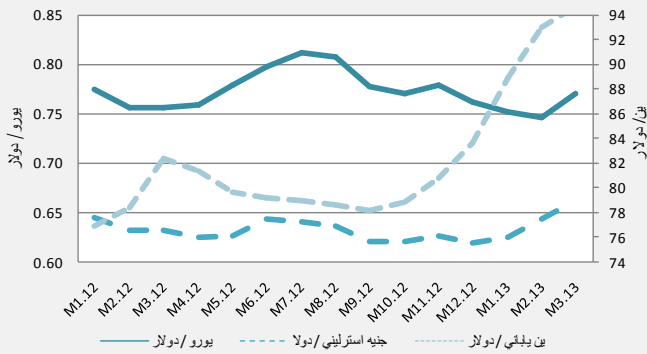
صاحب هذه التطورات نوعاً من التراجع في معدلات التوظيف في الولايات المتحدة، وذلك بعودة معدل البطالة لارتفاع إلى 8.0%، بعد أن وصل إلى 7.5% في الربع السابق. على الرغم من ذلك، يبقى هذا المعدل أقل من المستويات التي وصلها في نفس الفترة من العام الماضي عند 8.6%. وفي الوقت الذي تتأرجح فيه معدلات البطالة

¹ المقصود بمعدلات النمو "على أساس سنوي" هو معدل التغير البسيط بين الفترة المعنية ونفس الفترة من العام السابق (ربع مع ربع مناظر)، وهو أسلوب المقارنة المعتمد في هذا التقرير إلا أننا أشير بغير ذلك.

بين الارتفاع والانخفاض، يرى البعض أن الانخفاض النسبي خلال الأرباع الأربع الماضية جاء نتيجة خروج العديد من المحبطين من القوى العاملة أكثر منه نتيجة لتحسن في الأداء الاقتصادي.

من جانب آخر، واصلت وتيرة نمو الأسعار تباطؤها في الولايات المتحدة، إذ بلغ معدل التضخم 1.7% في الربع

شكل 2: سعر صرف الدولار مقابل اليورو والجنية والإسترليني والين



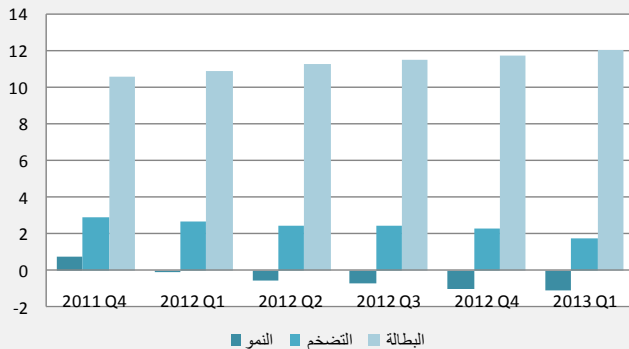
المصدر: www.oanda.com، 2013.

الأول 2013، مقارنة مع 1.9% في الربع السابق، ونحو 2.8% في الربع المناظر. كما استمرت الولايات المتحدة في سياساتها النقدية التوسعية بالرغم من تراوح الآراء وتضارب التصريحات حول توقيت ومدى إمكانية بدء الاحتياطي الفدرالي عملية انسحابه من سوق السندات طويلة الأمد، خاصة في ظل نمو دون التوقعات في الربع الأول من العام، مما بات

يثير الشكوك حول قدرة الاقتصاد الأمريكي على تحقيق معدلات النمو والبطالة المستهدفة ضمن حزمة التسهيل هذه.

منطقة اليورو

شكل 3: التطورات في أداء الاقتصاد الأوروبي



المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، 2013.

لم يأت الربع الأول من العام 2013 بجديد لمنطقة اليورو التي واصلت انكماشها للربع الخامس على التوالي، بحيث وصل معدل النمو في الناتج المحلي إلى -1.1% على أساس سنوي، مقابل -1.0% في الربع السابق، و-0.1% في الربع المناظر من العام 2012. جاء هذا الانكماش نتيجة استمرار التراجع الاقتصادي في الدول المثقلة بالديون، وعلى

رأسها اليونان التي تراجع فيها النمو بنحو 5.6%، وإن كان هذا التراجع أقل من النسب التي شهدتها خلال العام 2012. تليها في ذلك البرتغال التي عانت من وطأة سياسات التقشف خلال العامين الأخيرين، خاصة في ظل انخفاض الطلب المحلي لمستويات قياسية، ليصل الانكماش الاقتصادي فيها إلى 4.0%. وتشير البيانات إلى أن

سياسات التقشف الصارمة، وما تبعها من تراجع في الطلب، قد أعطى مفعولاً معاكساً على ما يبدو، إذ فشلت الحكومة البرتغالية في تخفيض عجز الميزانية خلال العام المنصرم، الذي ارتفع إلى 6.4% من الناتج المحلي، مقارنة مع 4.4% في العام 2011.

كما تراجع اقتصاد كل من إيطاليا وإسبانيا بنحو 2.4% و 2.0% على الترتيب. إذ تواصل تراجع الطلب الخاص والإنتاج الصناعي في إيطاليا في الوقت الذي لا تزال المحاولات لتخفيض مستويات الدين وأسعار الفائدة على السندات الحكومية الإيطالية قائمة. أما في إسبانيا، فقد استمرت محاولات الحكومة الحثيثة لتحقيق المستويات المستهدفة من العجز الحكومي مما أثر في تثبيط النمو، وذلك بالرغم من استمرار التحسن في الصادرات الإسبانية، وفي أداء القطاع المصرفي من حيث حجم الودائع ودرجة الاستدانة من البنك المركزي الأوروبي، مقابل استقرار أسعار الفائدة على السندات الحكومية.

من جانب آخر، أخذت قدرة كل من فرنسا وألمانيا على النمو والتخفيف من وطأة سوء الأوضاع الاقتصادية في الدول الأخرى بالتراجع خلال الربع الأول من العام 2013. فقد شهدت فرنسا من جانبها مزيداً من الانكماش خلال الربع الأول، وبنسبة 0.4% على أساس سنوي، وذلك في ظل تراجع كل من الطلب المحلي والصادرات. أما الاقتصاد

جدول (2): التطورات في الأداء الاقتصادي لبعض دول اليورو خلال الربع الأول 2013 (أساس سنوي)

الدولة	النمو	التضخم	البطالة
ألمانيا	-0.3	1.6	7.4
فرنسا	-0.4	1.1	10.4
إيطاليا	-2.4	1.9	12.8
إسبانيا	-2.0	2.6	27.2
البرتغال	-4.0	0.2	17.8
أيرلندا	-1.0	0.9	13.8
اليونان	-5.6	0.0	27.4
اليورو	-1.1	1.8	12.1

المصدر: قاعدة بيانات IFS والبنك المركزي الأوروبي، 2013.

الألماني، فقد استهل العام بانكماش بنحو 0.3%، مقارنة مع الربع المناظر، نتيجة تراجع الصادرات والإنشاءات والاستثمار، مما ينذر بمزيد من الترددي في الأوضاع الاقتصادية لدول اليورو في الفترة المقبلة.

نتيجة لما سبق، تواصل ارتفاع معدلات البطالة على مستوى منطقة اليورو لتصل إلى 12.1%، حيث يبقى معدل البطالة في إسبانيا الأعلى ضمن دول اليورو بواقع 27.2% خلال الربع الأول، صاحبه ارتفاع في البطالة في كل من إيطاليا وفرنسا والبرتغال وألمانيا وأيرلندا. أما

على صعيد الأسعار والسياسة النقدية، فقد تراجع معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 1.8%، مقابل 2.3% في الربع الرابع 2012، و 2.7% في الربع المناظر، وذلك في ظل محافظة البنك المركزي الأوروبي على سعر الفائدة عند 0.75% خلال الربع الأول من العام 2013.

اليورو وخفض قيمة العملة الداخلية

لا تزال أزمة الديون السيادية الأوروبية تعصف في أطراف منطقة اليورو بعد مرور ثلاث سنوات تقريباً على سقوط اليونان عاجزة أمام ديونها. خلال السنوات الماضية، حاول المسؤولون الأوروبيون شتى الوسائل لكبح جماح الأزمة والحد من انتشارها، وانتشرت خلال هذه الفترة الكثير من الأفكار والمفاهيم التي تروج لحلول معينة يعتقد البعض أنها الدواء لهذا المرض الذي أصاب المنطقة. وبالرغم من أن الحكومات الوطنية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي عملت منذ بداية الأزمة على سياسات مالية تصب باتجاه تحقيق التخفيض الداخلي "Internal Devaluation" تحت حجة السيطرة على الديون ودون التطرق إلى هذا المبدأ مباشرة، إلا أن المفهوم بات أكثر رواجاً حالياً بعد أن اتضحت الصورة للكثيرين وباتت العيوب والتشوهات في بنية اليورو ظاهرة للعيان.

تجري العادة أن تلجأ البنوك المركزية في الدول المتأزمة اقتصادياً نحو تخفيض سعر صرف عملاتها أمام عملات شركائها التجاريين كأحد سبل تعزيز تنافسية صادراتها في الأسواق العالمية ومعالجة الاختلالات في موازينها التجارية. وتشكل اليابان اليوم أفضل مثال على ذلك، إذ عمل بنك اليابان على تخفيض سعر صرف الين أمام العملات الأخرى بشكل ملحوظ خلال الربع الأول من العام 2013 لمحاربة التراجع في الطلب العالمي على السلع اليابانية. لكن المنقوص لهيكل وتركيبه اليورو يلحظ استحالة خيار كهذا في هذه الوحدة النقدية، ليس فقط لصعوبة تحقيق ذلك ضمن البنية الاقتصادية والقانونية والسياسية الحالية، بل لأن المشكلة الأساسية في اليورو لا تكمن في علاقة المنطقة بشركائها التجاريين بقدر ما هي في الاختلالات بين أعضاء المنطقة أنفسهم. ففي بداية الأمر، انتقد كثيرون الوحدة النقدية كنموذج غير مستدام بين دول تقتقد إلى التناغم الاقتصادي المطلوب من حيث اتساق هيكل الاقتصاد وحركة دورة الأعمال فيها. لكن الخلل الذي ظهر إلى السطح بعد أزمة الديون يكمن في اختلاف هذه الدول من حيث مستويات الإنتاجية، والفجوات بين الأجور، وقوانين العمل، ونظام الدعم الاجتماعي. فقد أدى اختلاف مستويات الإنتاجية وتكلفة الإنتاج بين الدول الـ17 الأعضاء إلى خلق حالة من الاستقطاب في المنطقة بدلاً من خلق مزيد من التجانس الاقتصادي، فتحول السوق المفتوح من مساحة يستفيد منها الجميع إلى قطب منتج يسيطر على السوق ويترأسه ألمانيا وفرنسا، وقطب آخر مستهلك، وعلى رأسه دول الـ"PIIGS"، يراكم من عجوزات موازينه التجارية في ظل تراجع تدريجي في تنافسيته في السوق المشتركة.

وقد ساهمت الأزمة المالية العالمية ومن بعدها أزمة اليورو في توسيع الهوة بين الطرفين بحيث جعلت استدامة هذا الاستقطاب غير ممكنة. وفي ظل غياب سعر الصرف كأداة في يد البنوك المركزية الوطنية، وجدت الدول نفسها أمام حل واحد وهو العمل على تخفيض قيمة العملة داخلياً عبر تخفيض القيمة الاسمية للأجور وأسعار الأصول ومستويات الأسعار العامة للوصول إلى نوع من التوازن بين الدول الأعضاء. وبهذا، صبت هذه الدول جل اهتمامها على تخفيض تكلفة وحدة العملة لدرجات تقارب مستوياتها في دول اليورو الأكثر فاعلية في الإنتاج، وفي هذه الحالة، ألمانيا.

لهذه الغاية، قامت الحكومات الوطنية في دول اليورو المتأزمة بتبني سياسات قاسية من شأنها خفض الإنفاق، وتخفيض

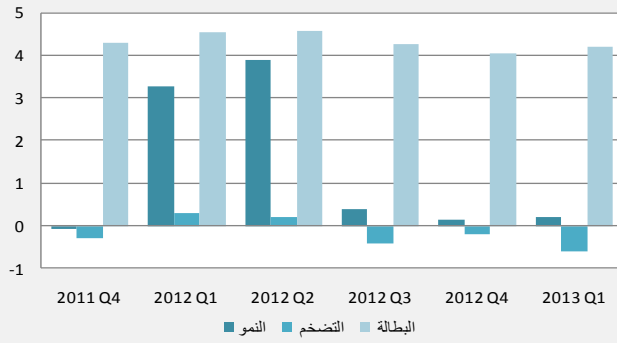
الأجور، والسيطرة على عجز الحكومة والميزان التجاري بهدف إعادة التنافسية لصادراتها وريدم الفجوة المتزايدة في الموارد. ووضعت مستويات مستهدفة للعجز الحكومي وعجز الميزان التجاري بهدف تخفيضها، لكن العديد من الدول فشلت في تحقيق مستوياتها المستهدفة أو حتى خفض النسب السابقة نتيجة دخولها في حلقة مفرغة من التقشف والانتكاش بحدٍ بات يهدد النمو في جميع دول اليورو، وليس الدول المتضررة فحسب. ففي الوقت الذي حققت فيه ألمانيا فائضاً في ميزانية الحكومة في العام 2012، شهدت إسبانيا واليونان والبرتغال ارتفاعاً في عجزها الحكومي جراء تراجع النمو، وبالتالي تراجع إيراداتها الضريبية. بالرغم من ذلك، يبدو أن بعض التطور الإيجابي في سعي الدول نحو التخفيض الداخلي قد تحقق، وإن كان الطريق طويلاً أمام العديد منها. إذ تشير البيانات إلى أن دولاً كإيرلندا وإسبانيا واليونان قد حققت معظم التخفيض الداخلي المطلوب وإن كان على حساب أداء اقتصادي رديء.

يبقى السؤال هنا حول استدامة أو إمكانية تحقيق المزيد من الإنجازات على هذا الصعيد قائماً أكثر من أي وقت مضى، ففي ظل تراجع أكبر في النمو وعودة بعض العجزات الحكومية للارتفاع، قد يرى البعض أن كل الممكن قد فعل في سبيل تصحيح الأوضاع الاقتصادية في الدول المتضررة، وأن استمرار السياسات التقشفية الصارمة هو وصفة لفشل هذه الدول وتهديد لوحدة العملة. كما بات السياسيون الأوروبيون أكثر قلقاً حول الاستقرار السياسي في اليورو وإمكانية تمرير المزيد من الإجراءات أمام أعين الناخبين الغاضبين في معظم الدول الأعضاء. وهو ما يوحي بالحاجة إلى مزيد من التكاتف بين الأعضاء وبلقي بالمزيد من المسؤوليات على عاتق الدول ذات الفائض في اليورو خاصةً وأنها قد بدأت تستشعر بتأثير الأزمة في الدول الأخرى. يبقى التحدي الأكبر في هذا المجال هو إقناع المواطنين بالتوجه نحو وحدة مالية أفضل. فمن الواضح بمكان أن الدرس المستفاد من أزمة اليورو هو أنه لا يمكن لدول تختلف في إنتاجيتها وتنافسياتها أن تعيش ضمن وحدة واحدة بدون خلق فروق اقتصادية وبدون دفع الثمن لاحقاً. وعليه، إما أن تتبع دول اليورو نظاماً مالياً ونقدياً أكثر تكاملاً، تقوم فيه الدول بمساعدة بعضها البعض، كما هو الحال بين الولايات الأمريكية في الولايات المتحدة مثلاً، أو تواجه الخيار الأصعب وهو التفتك.

اليابان

شكلت اليابان استثناءً للأوضاع الاقتصادية المتردية في معظم الدول الكبرى، فبالرغم من أن معدل النمو لم يتجاوز الـ 0.2% على الأساس السنوي خلال الربع الأول، إلا أن البيانات تشير إلى نمو مرتفع نسبة للمستويات المعتادة في اليابان عن الربع السابق وبنحو 1.0%. يشكل هذا التحسن رد فعل مبدئي للأسواق والمستهلكين على التغيير الملحوظ في الفلسفة الاقتصادية لصناع القرار في اليابان. إذ أسهم تبني الحكومة والبنك المركزي لسياسات

شكل 4: التطورات في أداء الاقتصاد الياباني



المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، 2013.

مالية ونقدية توسعية غير مسبوقه في خلق حالة من التفاؤل في الأسواق المالية، والدفع بالمستهلكين نحو مزيد من الإنفاق خلال الربع الأول. كما ساهمت جهود بنك اليابان نحو ضخ المزيد من السيولة في الأسواق نحو خفض سعر صرف الين أمام العملات الأخرى، مما زاد من تنافسية البضائع اليابانية في الأسواق الخارجية وعزز النمو في الصادرات خلال نفس الفترة.

يجدر بالذكر أن هذا التحسن الملموس في أداء الاقتصاد الياباني يأتي نتيجةً لردود فعل إيجابية على السياسات المعلنة أكثر منه نتيجةً لتغيير حقيقي في هيكل الاقتصاد واتجاه قوى السوق. فمن المعروف أن هذا النوع من السياسات يحتاج إلى فترات أطول، عادة ما تمتد إلى سنوات، قبل أن ينتج أثراً حقيقياً طويل الأمد في الاقتصاد. وعليه، تبقى استمرارية هذا التحسن في الأداء الياباني مرهونةً بمدى ثقة كل من المستثمرين والمستهلكين في نجاعة السياسات المالية والنقدية قيد التنفيذ في المدى القريب، وعلى قدرة هذه السياسات على تحقيق أهدافها في المدى البعيد.

من جانب آخر، شهدت مستويات الأسعار مزيداً من التراجع في الربع الأول 2013، إذ وصل معدل التضخم إلى -0.6% على أساس سنوي، مقارنة مع -0.2% في الربع السابق و0.3% في الربع المناظر. فبالرغم من أن أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية الجديدة هو الدفع بالأسعار نحو النمو وكسر هذا التراجع المزمع في مستوياتها، إلا أن أثر هذه السياسة لم يتضح بعد على أرض الواقع. في المقابل، شهدت معدلات البطالة نوعاً من الارتفاع لتصل إلى 4.2%، مقابل 4.0% في الربع السابق. بينما شكل هذا المعدل انخفاضاً طفيفاً عما كان عليه في الربع المناظر البالغ 4.5%.

الدول الصاعدة والنامية

انعكس الأداء الاقتصادي المتواضع للاقتصادات الكبرى بشكل ملموس على مسيرة نمو العديد من الدول الصاعدة والنامية. إذ بدأت العوامل الداخلية في الدول الصاعدة وتأثيرها على الطلب المحلي تغطي على تأثير هذه الدول بالتباطؤ الاقتصادي في الدول المتقدمة. فبالإضافة إلى تباطؤ التصدير في الصين جراء تراجع الطلب الخارجي،

ساهم تراجع الإنفاق الخاص للمستهلكين الصينيين في خفض الإنتاج الصناعي والاستثمار خلال الربع الأول من العام، بعد أن كانت قد شهدت تحسناً ملحوظاً خلال الربع السابق، وذلك بعد أن فقدت سياسات تحفيز الإنفاق الخاص فاعليتها على ما يبدو. كما بدا أثر الطلب المحلي جلياً على سوق العقار والإسكان الذي تراجع خلال نفس الفترة. نتيجة لما سبق، اتجه الاقتصاد الصيني مرة أخرى نحو التباطؤ إلى 7.7% على أساس سنوي، مقابل 7.9% في الربع السابق، و8.1% في الربع المناظر.

أما معدل التضخم، فلم يتجاوز الـ2.4% على أساس سنوي، نتيجة ضعف الضغوط الاستهلاكية في الصين، وذلك مقارنة مع 3.8% في الربع المناظر من العام 2012، في حين استقر معدل البطالة عند 4.1% منذ أكثر من عام.

جدول (3): التطورات في الأداء الاقتصادي لبعض الدول الصاعدة

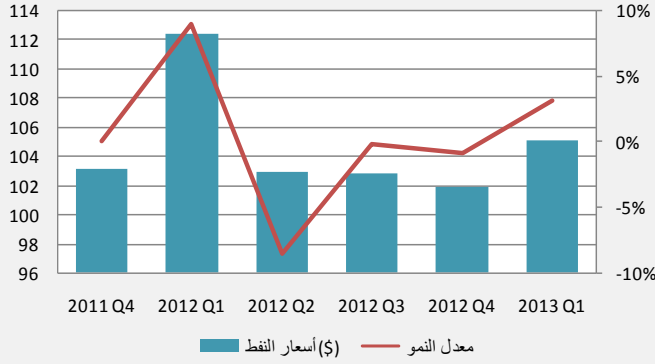
خلال الربع الأول 2013

الدولة	النمو	التضخم	البطالة
الصين	7.7	2.4	4.1
الهند	4.8	11.7
البرازيل	1.9	6.4	5.6

المصدر: www.tradingeconomics.com , IFS database, 2013

أما في الهند، فقد حقق الناتج المحلي بعض التحسن بنموه بنحو 4.8% على أساس سنوي خلال الربع الأول، مقارنة مع 4.7% في الربع السابق، وذلك جراء نمو الخدمات والصناعة. وتأتي هذه التطورات مترافقة مع مستويات عالية من التضخم وصلت إلى 11.7% على أساس سنوي خلال الربع الأول، مقابل 10.1% في الربع السابق، و7.2% في الربع المناظر.

من جانب آخر، استمرت معاناة الاقتصاد البرازيلي في التباطؤ، فبالرغم من التحسن الطفيف في النمو الذي وصل إلى 1.9% على أساس سنوي في الربع الأول، مقارنة مع 1.4% في الربع السابق، إلا أن هذا المعدل جاء دون التوقعات بنمو يتجاوز الـ2.3% خلال نفس الفترة. فبالنظر إلى أداء الاقتصاد البرازيلي خلال الربع الأول يتبين استمرار الضعف في الطلب المحلي، وتراجع الإنتاج الصناعي بالرغم من محاولات الحكومة لتشجيعه عبر خفض الضرائب ودعم فاتورة الطاقة للمنشآت الصناعية. كما تسبب تراجع الطلب العالمي على المنتجات البرازيلية بانخفاض مماثل في الصادرات. وعليه، عاد معدل التضخم ليرتفع إلى 6.4% على أساس سنوي خلال الربع الأول 2013، مقارنة مع 5.6% خلال الربع السابق. كما ارتفعت معدلات البطالة إلى 5.6% في الربع الأول، مقارنة مع 5.8% خلال الربع المناظر من العام 2012.



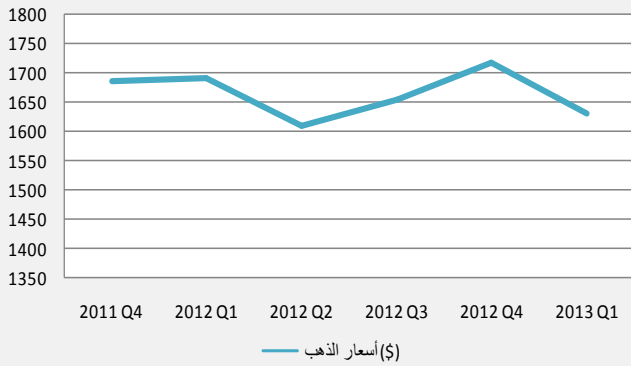
المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، 2013.

أسعار النفط

شهدت أسعار النفط الخام انخفاضاً نسبياً خلال الربع الأول من العام لتصل إلى قرابة 105.1 دولار أمريكي للبرميل، أي أقل بنحو 6.5% عن المستويات القياسية التي وصلها في مطلع العام 2012. وتعكس هذه المستويات ضعف الأداء الاقتصادي العالمي خلال فترة المقارنة

وتراجع مستويات الطلب عما كانت عليه قبل عام. في المقابل، تشكل الأسعار الحالية ارتفاعاً بنحو 3.1% عن الربع السابق، إذ يبدو أن تفاؤل الأسواق حول البيانات الأولية للنمو والعمالة في الولايات المتحدة والتوقعات بأداء أفضل في الفترة المقبلة زادت من إقبال المستثمرين على النفط ضمن توقعات بارتفاع الطلب العالمي في المستقبل القريب.

شكل 7: أسعار الذهب العالمية (دولار للأونصة)



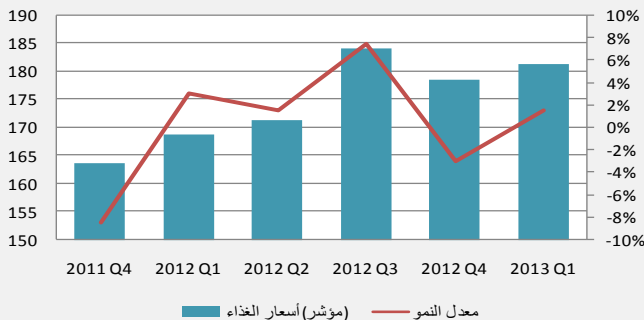
المصدر: www.kitco.com

أسعار الغذاء

واصلت أسعار الغذاء العالمية من جهتها الارتفاع خلال الربع الأول 2013، ليصل النمو فيها إلى 7.1% عن الربع المناظر، والذي يعكس في الغالب سوء الأحوال الجوية في الدول المنتجة وتراجع العرض من السلع الغذائية الأساسية على مدار فترة المقارنة. كما تشكل

هذه المستويات ارتفاعاً عن الربع السابق بنحو 1.5%، متماشيةً بذلك مع ارتفاع أسعار النفط خلال نفس الفترة.

شكل 6: أسعار الغذاء العالمية



أسعار الذهب

شهدت أسعار الذهب العالمية انخفاضاً ملحوظاً وصل إلى 5.1% خلال الربع الأول من العام 2013، مقارنة مع الربع السابق، ليصل سعر الأونصة إلى 1630.5 دولار تقريباً. كما يشكل هذا المستوى انخفاضاً بنحو 3.6% عما كان عليه سعر أونصة الذهب في الربع المناظر من

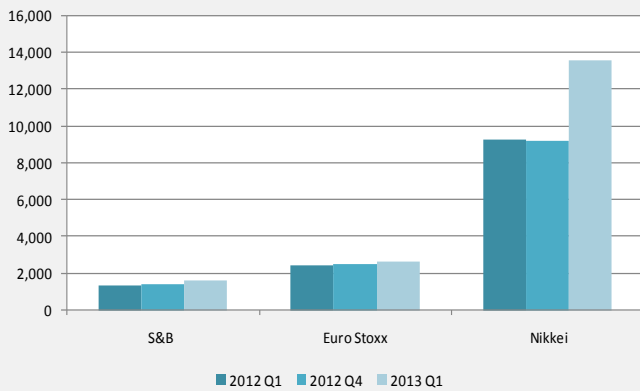
المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، 2013.

العام 2012. ويبدو أن التوقعات الإيجابية حول النمو وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وحالة التفاؤل التي سادت في الأسواق في بداية العام، دفعت بالكثير من المستثمرين بالتحول من الاستثمار في الذهب إلى أسواق الأسهم والعملات، خاصة في ظل ارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى خلال الربع الأول 2013.

الأسواق المالية العالمية

سادت الأسواق المالية العالمية حالة من التحسن النسبي خلال الربع الأول من العام 2013، على الرغم من الأوضاع الاقتصادية المتردية في معظم الدول المتقدمة. إذ شهد مؤشر ستاندرد آند بورز الأمريكي ارتفاعاً بنسبة 6.8% عن الربع السابق، و12.4% عن الربع المناظر، ليصل إلى مستوى 1,514 نقطة.

شكل 8: مؤشرات أسواق المال العالمية



المصدر: البنك المركزي الأوروبي، المكتب الإحصائي، 2013.

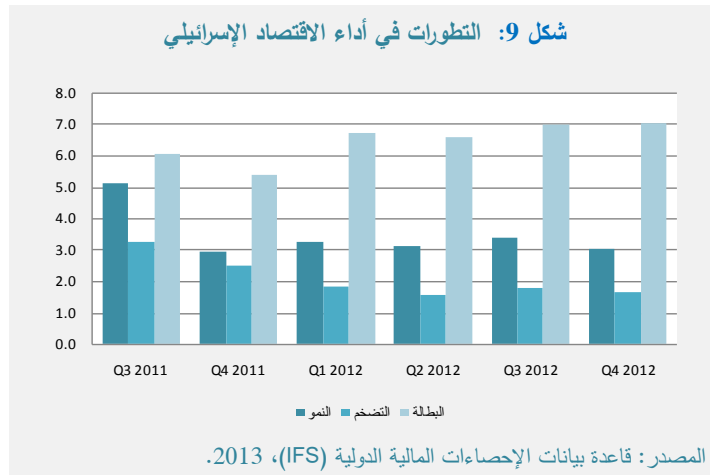
كما شهدت الأسواق المالية الأوروبية تحسناً ملموساً خلال الربع الأول، وإن كان بمستويات أقل من الربع السابق. فقد ارتفع مؤشر يورو ستوكس بنسبة 5.0% مقارنة بالربع السابق، و8.1% عن الربع المناظر، وصولاً إلى 2,414 نقطة.

من جانب آخر، شهد مؤشر نيكاي الياباني قفزة نوعية على خلفية حالة التفاؤل التي سادت بين

المستثمرين حول السياسات النقدية والمالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة اليابانية مؤخراً لتحفيز النمو ورفع التضخم. وبذلك، ارتفع المؤشر في فترة المقارنة بنسبة 23.9% مقارنة بالربع السابق، و23.4% مقارنة بالربع المناظر، ليصل إلى مستوى 13,621 نقطة.

التطورات الإقليمية

إسرائيل



واصل الاقتصاد الإسرائيلي تباطؤه خلال الربع الأول من العام 2013 متأثراً بالركود في الطلب العالمي، والأوروبي على وجه الخصوص. إذ نما الناتج المحلي الحقيقي الإسرائيلي بنحو 2.1% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام، مقارنة مع 3.3% في الربع الرابع 2012. فبالرغم من التحسن في الإنفاق الخاص والإنفاق الحكومي غير العسكري، إلا أن

الانخفاض الملموس في الإنفاق العسكري في الربع الأول، وتراجع الاستثمار نتيجة تشاؤم المستثمرين حول مسيرة نمو الاقتصاد الإسرائيلي ساهما في تثبيط النمو خلال فترة المقارنة. لكن هذه التطورات لم تحل دون بعض التحسن في سوق العمل، فقد تراجعت معدلات البطالة إلى 6.5%، مقارنة مع 6.7% في الربع المناظر من العام 2012، مما يعكس نمواً في مستويات التوظيف في الاقتصاد الإسرائيلي خلال فترة المقارنة.

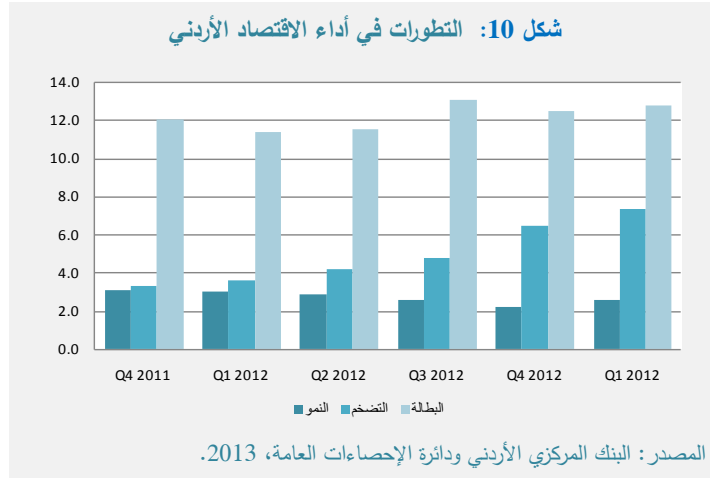
ترافقت هذه التطورات مع تباطؤ في التضخم، إذ لم يتجاوز الارتفاع في الأسعار على أساس سنوي الـ 1.4% خلال الربع الأول، مقارنة مع 1.6% خلال الربع السابق. أما على صعيد السياسة النقدية، فقد حافظ بنك إسرائيل على سعر الفائدة الرسمي عند 1.75% خلال الربع الأول 2013.

يذكر بهذا الشأن، أن النمو في الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترات المقبلة مرهون بقدرته على السيطرة على العجز المتنامي في الميزانية ومستويات الإنفاق الحكومي من جهة، وعلى إيجاد أسواق بديلة تغني عن تراجع الطلب الأوروبي على السلع الإسرائيلية من جهة أخرى.

الأردن

عاد الاقتصاد الأردني ليحقق بعض التسارع في النمو مرتفعاً بنحو 2.6% على أساس سنوي خلال الربع الأول من

العام 2013، مقارنة مع 2.2% في الربع السابق. يأتي ذلك نتيجة نمو ملحوظ في عدد من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، أهمها قطاعات الخدمات، والنقل، والتجارة، والإنشاءات، والصناعة. بينما شهد كل من الزراعة والتعدين تراجعاً ملحوظاً خلال فترة المقارنة.



وترافقت هذه التطورات الاقتصادية مع تسارع

ملموس في معدل التضخم، إذ ارتفعت الأسعار على أساس سنوي لتصل إلى 7.4%، مقابل 6.5% في الربع الرابع 2012. كما ارتفعت مستويات البطالة في الأردن لتصل إلى 12.8% خلال الربع الأول، مقارنة مع 12.5% في الربع المناظر 2012.

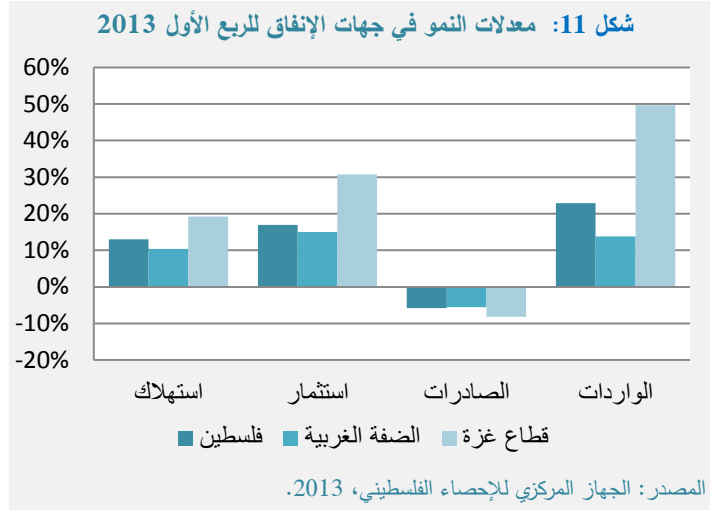
من جانب آخر، يذكر أن الحساب الجاري بميزان المدفوعات الأردني قد شهد تحسناً ملحوظاً عما كان عليه في الربع المناظر، ليصل إلى 642.1 مليون دينار أردني، مقابل 1395.4 مليون دينار في الربع المناظر 2012. وهو ما قد يعزى لتحسن أوضاع الميزان التجاري وتضاعف صافي التحويلات الجارية، وخاصة الحكومية منها (مساعدات خارجية) خلال فترة المقارنة، مما غطى على التدهور الملحوظ في حساب الدخل.

التطورات المحلية

النمو

شهد الاقتصاد الفلسطيني مزيداً من التباطؤ خلال الربع الأول من العام 2013. إذ تشير البيانات إلى نمو الناتج المحلي الحقيقي بنحو 2.7% على أساس سنوي، ليصل إلى 1,644.8 مليون دولار، وذلك مقابل نمو بنحو 5.3%

في الربع الرابع 2012. وتمثل هذه الأرقام من جانب آخر، توجهين مختلفين للنمو في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الوقت الذي انكمش فيه الناتج المحلي للضفة الغربية بنحو 0.6% على أساس سنوي للمرة الأولى منذ سنوات، حقق قطاع غزة تسارعاً ملموساً في النمو، ليصل إلى 12.2% على أساس سنوي، مقابل 3.5% في الربع السابق.

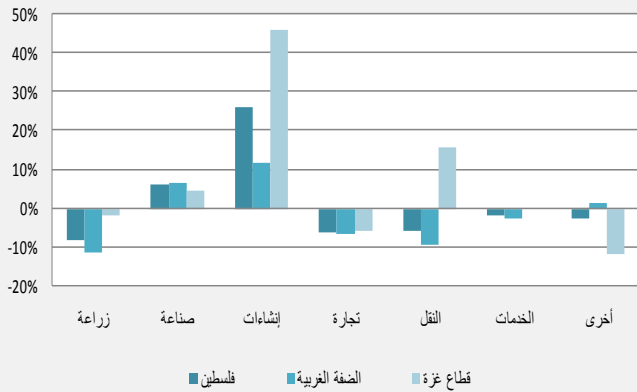


جاء الانكماش الاقتصادي في الضفة الغربية

على خلفية تراجع الطلب المحلي (بالرغم من التحسن الملحوظ في الصادرات، وبالتالي في عجز الميزان التجاري الذي انخفض بنحو 21.7% على أساس سنوي). فقد شهد الاستهلاك النهائي تراجعاً ملحوظاً في الضفة الغربية وبنحو 7.4%، عاكساً بذلك تراجع كل من الاستهلاك الخاص والعام، ومؤدياً بالتالي إلى تراجع الواردات بنحو 2.0%. كما تراجع الاستثمار بنحو 1.6% خلال نفس الفترة ليسهم بمزيد من التراجع في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة، فقد اتخذ النمو منحاً مغايراً، إذ نما الاستهلاك النهائي بنحو 6.7% على أساس سنوي خلال الربع الأول، وكذلك الأمر في الاستثمار الذي ارتفع بحوالي 7.0%. وبالرغم من أن هذه المعدلات تشكل نوعاً من التباطؤ مقارنة مع الربع السابق (19.3% للاستهلاك و 30.8% للاستثمار)، إلا أن التحسن الملحوظ في وضع الميزان التجاري عمل على تعويض هذا التباطؤ ودفع بمجملة الناتج المحلي نحو النمو بوتيرة أسرع. فقد تراجع عجز الميزان التجاري في غزة بنحو 1.6%، ليصل إلى 268.2 مليون دولار، وذلك نتيجة نمو الصادرات بنحو 8.8% على أساس سنوي بعد أن كانت قد تراجعت في الربع السابق بنحو 8.1%، وتراجعت الواردات بنحو 1%، مقارنة مع نمو حاد وصل إلى 49.7%.

نتيجة للتغيرات السابقة، تراجع الاستهلاك النهائي الكلي بنحو 3.1% في فلسطين خلال الربع الأول، مقارنة مع نمو بنحو 13.0% في الربع السابق، كما تراجع الاستثمار بنحو 0.6% مقارنة مع نمو بنحو 16.9% في الربع السابق. وبشكل تراجع عجز الحساب الجاري التطور الإيجابي الوحيد على إجمالي جهات الإنفاق في فلسطين، إذ تراجع هذا العجز بنحو 14.4% بعد فترات من النمو الملموس، وذلك نتيجة تراجع الواردات بنحو 1.7%، وتساعد ملموس في الصادرات وصل إلى 41.4%.

شكل 12: معدلات النمو في الأنشطة الاقتصادية للربع الأول 2013



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

أما على صعيد الأنشطة الاقتصادية، فقد تراجع قطاع الزراعة مرةً أخرى، وإن كان بوتيرة أقل، بنحو 8.0% خلال الربع الأول. كما تراجعت كل من قطاعات الخدمات، والتجارة، والاتصالات، بنحو 1.7%، و6.3%، و4.9% على الترتيب، بعد أن كانت قد حققت نمواً ملموساً في الربع السابق. ترافق ذلك مع تباطؤ نمو الصناعة إلى نحو 6.2%، بينما شكل

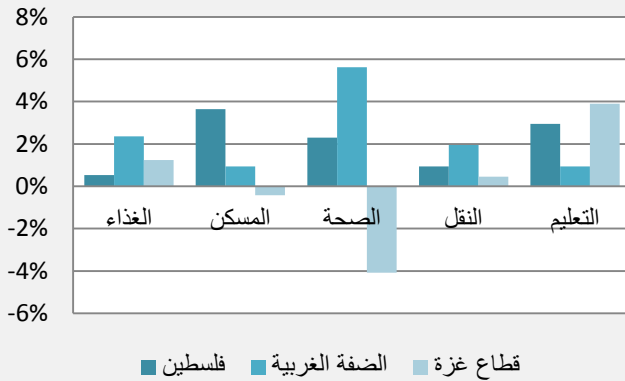
قطاع الإنشاءات والإدارة العامة والدفاع استثناءً لما سبق، لينمو كل منهما بنحو 26.6% و5.5% على الترتيب. يذكر في هذا الشأن أن معظم هذه التغيرات جاءت نتيجة تراجع معظم الأنشطة الاقتصادية باستثناء الصناعة والإنشاءات. فقد حقق كل من الصناعة والإنشاءات والنقل والأنشطة المالية نمواً خلال الربع الأول، مقابل تراجع الزراعة والتجارة، واستقرار الاتصالات والخدمات.

في ذات السياق، تتوقع سلطة النقد الفلسطينية أن يصل النمو في الناتج المحلي الحقيقي إلى 4.2% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2013.

الأسعار والتضخم

شهدت مستويات الأسعار في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 1.7% على الأساس السنوي خلال الربع الأول 2013. وجاء غالبية هذا الارتفاع جزاء ارتفاع الأسعار في الضفة الغربية تحديداً، وإن كان بوتيرة أبطأ من الربع السابق، مما قد يعكس التراجع العام في النشاط الاقتصادي. وبشكل عام، ارتفعت أسعار غالبية مجموعات السلع المكونة لسلة المستهلك الفلسطيني خلال الربع الأول، وخاصة مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية التي لا تزال تتصدر المشهد

شكل 13: التغيرات في أسعار بعض السلع المختارة للربع الأول 2013



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

جزء الارتفاعات المتكررة التي شهدتها خلال الأشهر الماضية. إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 9.3% على أساس سنوي، تلتها مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 3.6%، وخدمات التعليم بنسبة 3%. أما أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات، التي تشكل ما يزيد عن ثلثي سلة المستهلك الفلسطيني، فارتفعت بنحو 0.5% خلال نفس الفترة.

يجدر بالذكر أن الارتفاعات المتكررة على أسعار مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية تأتي نتيجة الرفع المستمر لأسعار التبغ في فلسطين تماشياً مع رفعه في إسرائيل، إذ تنص اتفاقية باريس على أن يتبع الفلسطينيون السياسة الضريبية في إسرائيل. وعليه، فإن أي ارتفاع على التعرفة الجمركية في السوق الإسرائيلي يقابله ارتفاع مماثل في فلسطين.

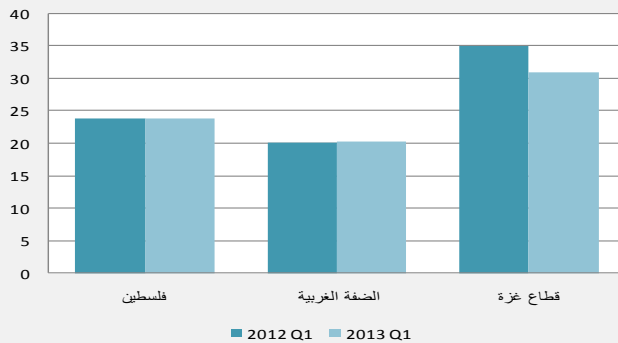
على المستوى الجغرافي، ارتفعت الأسعار في الضفة الغربية بحوالي 2.9% على أساس سنوي نتيجة الارتفاع في أسعار جميع مجموعات السلع باستثناء مجموعة الاتصالات. ومرة أخرى، تأتي مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية في المرتبة الأولى من حيث الارتفاع بواقع 13.6%، تليها مجموعة الخدمات الطبية بنسبة 5.6%، ومجموعة السلع والخدمات الترفيهية والثقافية بنسبة 4.6%. وبالرغم من الارتفاع الكبير في أسعار مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية، فإن مساهمتها في معدل التضخم لم تكن الأعلى، إذ بلغت 0.6 نقطة مئوية من أصل 2.9 نقطة، مقابل المساهمة الأكبر الناتجة عن أسعار المواد الغذائية وبنحو 0.9 نقطة مئوية نظراً لثقلها في سلة المستهلك الفلسطيني.

على الجانب الآخر، تبدو صورة الأسعار في قطاع غزة مختلفة. فمعدل التضخم في القطاع الذي لما يتجاوز 0.3% على الأساس السنوي عمل على التخفيف من حدة التضخم العام في فلسطين. وعند تتبع أسعار المجموعات في سلة المستهلك الفلسطيني في قطاع غزة، يُلاحظ الانخفاض في أسعار معظم المجموعات، وبشكل خاص مجموعة الخدمات الطبية، ومجموعة الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية بنسبة 4.1% و 3.1% على الترتيب. إلا أن الارتفاع النسبي في أسعار المواد الغذائية في القطاع حال دون تسجيل معدل التضخم لقيمة سالبة في قطاع غزة، حيث ساهمت مجموعة المواد الغذائية بـ 0.5 نقطة مئوية من مجموع التضخم البالغ 0.3% خلال الربع الأول، لتحيد بذلك أثر انخفاض المجموعات الأخرى.

البطالة

يشكل سوق العمل انعكاساً آخر للتطورات الاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الأول من العام 2013. فبالرغم من أن البيانات تشير إلى نوع من التسارع في نمو أعداد المشاركين في القوى العاملة، إلا أن هذا التحسن لم يفلح في رفع نسبة المشاركة التي استقرت عند 43.4% خلال الأرباع الثلاثة الماضية. الأمر الذي يعني أن أوضاع سوق العمل الفلسطيني لا تشجع من هم خارج القوى العاملة للانضمام إلى صفوف هذه القوى بما يكفي لرفع هذه النسبة. كما أن التسارع في نمو أعداد العاملين خلال نفس الفترة لم يسهم في خفض نسب البطالة في فلسطين، وفي الضفة الغربية بالتحديد. وتشير هذه التغيرات إلى أن مستوى النمو في الوظائف داخل الاقتصاد الفلسطيني بالكاد قابل النمو الحاصل في أعداد المشاركين في القوى العاملة، دون أن يحقق أي تغيير ملحوظ في هيكل هذه القوى العاملة. لكن مرةً أخرى، شكل سوق العمل في غزة استثناءً للأوضاع المتردية بشكل عام، عاكساً بذلك النمو الاقتصادي الملحوظ خلال الربع الأول من العام 2013.

شكل 14: معدلات البطالة في فلسطين للربع الأول 2013



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

عطفاً على ما سبق، شهدت أعداد العاملين في فلسطين تسارعاً في النمو مقارنة مع الأرباع الثلاثة الماضية، لترتفع بنحو 3.5% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، وذلك نتيجة ارتفاعها بنحو 2.2% في الضفة الغربية، و6.3% في قطاع غزة. غير أن معدل البطالة في فلسطين لم يشهد أي تغيير مقارنة مع الربع المناظر، ليستقر عند 23.9% من القوى

العاملة. بل على العكس، شكل هذا المعدل ارتفاعاً بواقع نقطة مئوية عن الربع السابق حين وصلت البطالة إلى 22.9%. وتشكل الضفة الغربية المصدر الأساس للجمود في سوق العمل، حيث ارتفعت البطالة نسبياً لتصل إلى 20.3%، مقارنة مع 18.3% في الربع السابق، و20.1% في الربع المناظر.

يذكر في هذا الشأن، أن عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات شهد تطوراً غير مسبوق خلال هذا الربع، بعد أن تجاوز عددهم حاجز الـ 93 ألف عامل للمرة الأولى منذ سنوات. وبالرغم من هذا الانفتاح غير المسبوق على السوق الإسرائيلي يشكل رافداً آخر لفرص العمل للضفة الغربية، خاصةً في ظل القيود المفروضة على عمال

قطاع غزة، إلا أن ارتفاع عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات لم يفلح هو الآخر في التأثير على معدلات البطالة في الضفة الغربية.

على الجانب الآخر، شهد قطاع غزة تراجعاً ملحوظاً في أعداد العاطلين عن العمل، لتتراجع نسبة البطالة إلى 31.0% في الربع الأول 2013، مقارنة مع 32.2% في الربع السابق، و35.1% في الربع المناظر 2012. وهو ما يعكس نمواً ملحوظاً في فرص العمل بما يغطي المنضمين الجدد للقوى العاملة وعدداً لا بأس به من العاطلين عن العمل، خاصة في ظل عودة النشاط الاقتصادي للقطاع نتيجة تخفيف القيود الإسرائيلية على القطاع خلال العام السابق، وتنفيذ العديد من المشاريع الممولة من الجهات المانحة.

الأجور والقوة الشرائية

جاءت التطورات الطارئة على معدل الأجر اليومي الاسمي معاكسة للمنتوق خلال الربع الأول، فبالرغم من ارتفاع معدل البطالة على أساس سنوي، إلا أن معدل الأجر الاسمي ارتفع في فلسطين بنحو 5.6% خلال نفس الفترة، ليصل إلى 95.7 شيكل إسرائيلي في اليوم، وذلك نتيجة لارتفاع أجور العاملين في كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة، وإسرائيل والمستوطنات بنحو 4.0%، و2.0%، و3.5% على الترتيب.

أما على المستوى الربعي، فلم تشهد أجور العاملين في الضفة الغربية أي تحسن ملحوظ إذ لم يتجاوز النمو في الأجر الاسمي 0.9% عن الربع السابق، بينما ارتفعت أجور كل من العاملين في قطاع غزة وإسرائيل والمستوطنات بنحو 3.3% و2.6% على الترتيب، مما رفع معدل الأجر الاسمي في فلسطين مقارنة مع الربع الرابع بنحو 3.1%. إضافةً إلى التغير في الأجور الاسمية، يسهم التغير في معدلات الأسعار في التأثير على معدل الأجر الحقيقي، وبالتالي القوة الشرائية، للعامل الفلسطيني. فقد أدى تضخم الأسعار في الأراضي الفلسطينية إلى تثبيط النمو في الأجور الحقيقية لجميع العاملين الفلسطينيين في الربع الأول مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي، لينمو الأجر الحقيقي للعامل في الضفة الغربية بنحو 1.1% فقط، وفي غزة بنحو 1.7%، بينما لم يتجاوز نمو أجر العامل الفلسطيني في إسرائيل والمستوطنات الـ0.6%.

جدول (4): معدلات التغير السنوية في الأجر اليومي للربع الأول 2013

معدل التغير في	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	المجموع
الأجر الاسمي	4.0%	2.0%	3.5%	5.6%
الأسعار	2.9%	0.3%	2.9%	1.7%
الأجر الحقيقي بالشيكل	1.1%	1.7%	0.6%	3.9%
سعر صرف الدولار والدينار	-1.8%	-1.8%	-1.8%	-1.8%
الأجر الحقيقي بالدولار والدينار	-0.7%	-0.1%	-1.2%	2.1%

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

من الجدير بالذكر أن تعدد العملات التي يتقاضى بها العاملون الفلسطينيون أجورهم يسهم بشكل ملحوظ في التأثير على قوتهم الشرائية. إذ ساهم انخفاض سعر صرف كل من الدولار

والدينار بنحو 1.8% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011، بمزيد من التراجع في القوة الشرائية لمن يتقاضون أجورهم بهذه العملات كما يبين الجدول (4) أعلاه.

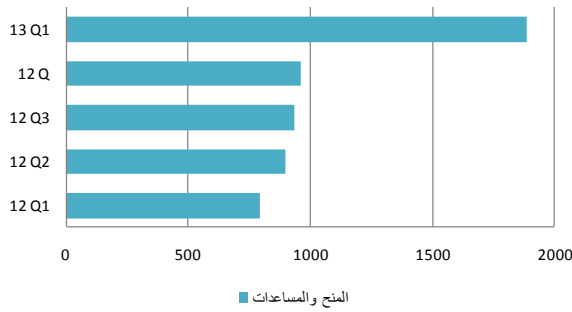
المالية العامة

استمرت وزارة المالية الفلسطينية في مساعيها لرفع إيراداتها المحلية لتقليل الاعتماد على العالم الخارجي ولمواجهة الأزمة المالية التي تمر بها في ظل تنامي كل من عجز الموازنة والدين العام. ويبدو أن مساعي زيادة الإيرادات المحلية باتت تأخذ شكلها على أرض الواقع، فالمتتبع لواقع الإيرادات المحلية، وإيرادات الجباية المحلية منها بشكل خاص، يلاحظ الاتجاه التصاعدي لنموها منذ منتصف العام 2011. وخلال الربع الأول 2013، ارتفع إجمالي صافي الإيرادات المحلية بعملة الشيكال² بحوالي 9% على الأساس سنوي وبلغ 2,312 مليون شيكل. ويلاحظ أن غالبية هذه الزيادة أتت من النمو الواضح لإيرادات الجباية المحلية بشقيها، الضريبية وغير الضريبية. إذ ارتفعت الإيرادات الضريبية بما نسبته 17% عن الربع المناظر، وبلغت 676 مليون شيكل. كما قفزت الإيرادات غير الضريبية بشكل ملحوظ بنحو 64% على الأساس السنوي، وبلغت 321.5 مليون شيكل. وتبدو هذه التطورات متماشية مع سعي الحكومة الفلسطينية نحو تعزيز آليات الجباية المحلية وتحسينها خدمة لأهداف تحسين الإيرادات كما ذكرنا سابقاً.

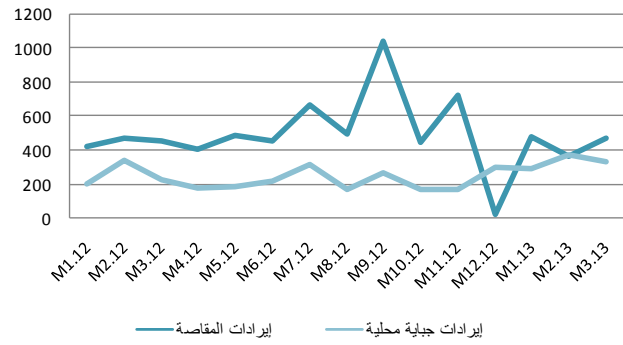
من جهة أخرى، تراجعت إيرادات المقاصة بشكل طفيف عن مستواها في الربع المناظر إلى حوالي 1,315 مليون شيكل، وبالتالي جاءت أقل بما نسبته 5% عما كان مفترضاً جبايته (على أساس الالتزام).

² تم اعتماد عملة الشيكال في تحليل مالية الحكومة بدلاً من الدولار بهدف تحييد أثر تقلبات سعر الصرف خلال فترة المقارنة، خاصة وأن الشيكال هو العملة الأساس في الإيرادات والنفقات المحلية للحكومة الفلسطينية.

الشكل (16): التطورات على المنح والمساعدات (مليون شيكل)



الشكل (15): التطورات على الإيرادات العامة (مليون شيكل)

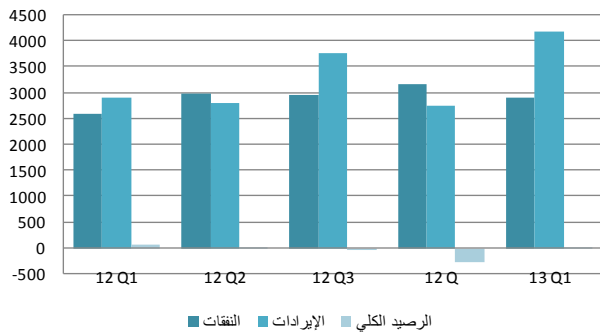


المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، 2013.

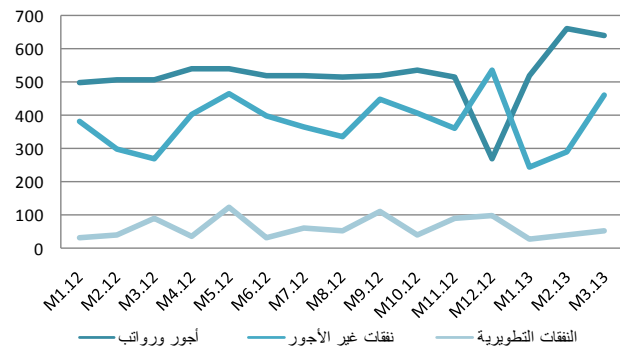
في المقابل، ارتفعت النفقات العامة بنحو 9.6%، لتصل إلى 3,044 مليون شيكل، ويعود ذلك بشكل أساسي لارتفاع فاتورة الأجور والرواتب بنسبة 20% على الأساس السنوي، لتبلغ حوالي 1,823 مليون شيكل. ويأتي ذلك على خلفية دفع الحكومة لمتأخرات الرواتب عن الشهور الأخيرة في العام المنصرم. كما شهدت نفقات غير الأجور بدورها نمواً بلغت نسبته 5.2% على الأساس السنوي.

في المحصلة، بالرغم من النمو الواضح في صافي الإيرادات المحلية، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لكبح النمو في عجز الرصيد الجاري، حيث نما خلال الربع الأول 2013 بحوالي 24%، ليلتفع 607 مليون شيكل. لكن في المقابل، ارتفعت قيمة المنح والمساعدات المقدمة للحكومة الفلسطينية بشكل حاد، لتبلغ 1,886 مليون شيكل، (أو 511 مليون دولار)، بما كان كافياً لسد عجز الموازنة، وتسديد جزء من ديون الحكومة الفلسطينية للبنوك المحلية.

الشكل (18): التطورات على مالية الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)



الشكل (17): التطورات على النفقات العامة (مليون شيكل)



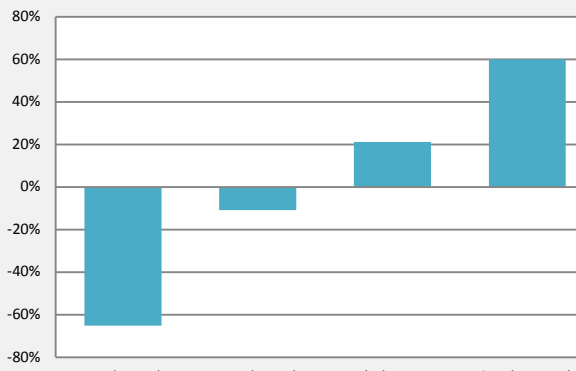
المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، 2013.

وبالرغم من تسديد الحكومة الفلسطينية جزءاً من ديونها للمصارف المحلية خلال الربع الأول 2013، إلا أن رصيد الدين الداخلي في هذا الربع لا يزال أعلى من مستواه في الربع المناظر، حيث بلغ 1,167 مليون دولار، مرتفعاً بنسبة 5.9% على الأساس السنوي. وفي ظل ثبات قيمة الدين الخارجي عند مستوى 1,094 مليون دولار في الربع

الحالي، ارتفع رصيد الدين العام الحكومي بحوالي 1.5% خلال الربع الأول مقارنةً مع الربع المناظر، ليصل إلى 2,260.8 مليون دولار، أو ما نسبته 21.5% من الناتج المحلي الاسمي. وبالرغم من محاولات الحكومة للتقليل من اللجوء إلى الدين (سواء المحلي أو الخارجي) والعمل على تسديد الديون المتراكمة عليها، إلا أن نجاحها في ذلك خلال الربع الحالي ارتبط بشكل كبير بارتفاع قيمة المنح والمساعدات المقدّمة خلال هذا الربع. وعليه، لا تزال موازنة الحكومة الفلسطينية، رغم المحاولات المتعددة، تعتمد بشكل كبير على المنح والمساعدات الخارجية سواء للإيفاء بالتزاماتها، أو للتقليل من حجم ديونها.

القطاع الخارجي

شكل 19: تطورات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للربع الأول 2013



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

شهد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً وغير متوقع خلال الربع الأول من العام 2013، إذ تشير البيانات إلى تراجع عجز الحساب الجاري بنحو 65.2% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، وبحوالي 63.5% مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى 240.2 مليون دولار، أو نحو 9.1% من الناتج المحلي الاسمي للربع الأول. وتشكل هذه التغيرات انعكاساً للتحسن الملحوظ في الحسابات الأساسية الثلاثة في الحساب الجاري.

إذ تظهر البيانات تراجع العجز التجاري بنحو 11.0% عن الربع المناظر، وذلك نتيجة النمو الحاد في الصادرات وصل إلى 32.7%، لتبلغ 551.8 مليون دولار في نهاية الربع الأول. وقد شكلت الصادرات السلعية مصدر النمو الأساسي لمجمل الصادرات، إذ ارتفعت من نحو 248.0 مليون دولار في الربع المناظر إلى 409.3 مليون دولار، بينما تراجعت صادرات الخدمات بنحو 15.1%، لتصل إلى 142.5 مليون دولار.

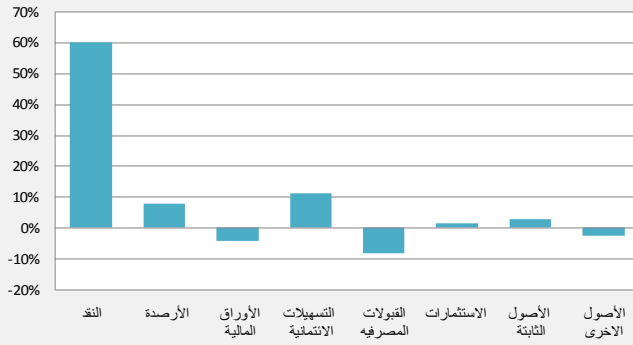
على الجانب الآخر من حركة التجارة، ساهم الاستقرار النسبي في الواردات في تعميق الأثر الإيجابي لنمو الصادرات على صافي الميزان التجاري. فبالرغم من الارتفاع الطفيف في الشق السلعي من الواردات بنحو 0.8%، إلا أن تراجع واردات الخدمات بنحو 9.2% ساهم في استقرار إجمالي الواردات عند 1,755 مليون دولار في نهاية الربع الأول.

كذلك، تشير البيانات إلى تصاعد مستمر في حساب الدخل على مدار الأرباع الخمسة السابقة، وهو نهج استمر خلال الربع الأول، لينمو صافي الدخل المحول من الخارج بنحو 21.2% عن الربع المناظر نتيجة نمو تعويضات العاملين في إسرائيل بـ 18.3%. ويأتي هذا النمو في الوقت الذي تخطت فيه أعداد العاملين في إسرائيل حاجز التسعين ألف للمرة الأولى منذ سنوات، لتستقر عند 93 ألف عامل خلال في الربع الأول، وذلك تزامناً مع ارتفاع سعر صرف الشيكل أمام الدولار خلال فترة المقارنة.

على صعيد آخر، ارتفعت التحويلات الجارية بشكلٍ ملموس لتصل إلى 670.1 مليون دولار، وهو ما يشكل نمواً بنحو 59.9% عن الربع المناظر، عاكساً بذلك النمو الواضح في تحويلات القطاع الحكومي التي قاربت الـ 306 مليون دولار مع نهاية الربع الأول 2013.

التطورات المصرفية

شكل 20: التغير في بنود إجمالي موجودات المصارف للربع الأول 2013



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2013.

استمراراً لنهج النمو الذي اتبعه خلال السنوات الماضية، حقق الجهاز المصرفي الفلسطيني تحسناً ملحوظاً خلال الربع الأول 2013، وذلك بالرغم من الأداء الاقتصادي المتواضع خلال نفس الفترة. إذ نمت موجودات/ مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين بنحو 10.5% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، لتصل إلى 10,111.8 مليون دولار، وهو ما

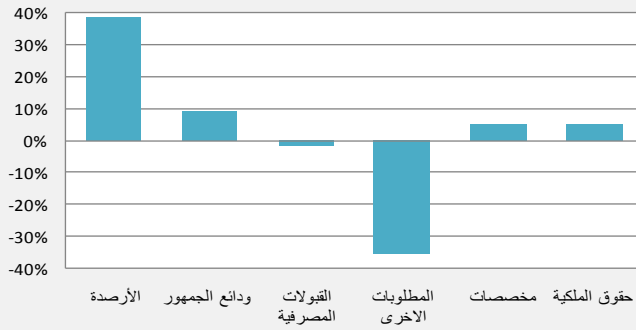
يشكل تسارعاً في نمو أصول المصارف مقارنة مع الربع السابق، حين نمت هذه الأصول بنحو 7.5%. وتشير التطورات الطارئة على بنود الميزانية إلى أن تسارع النمو تركز في بندي النقد والأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف بشكلٍ خاص، مما يعكس تماماً ملحوظاً في حجم السيولة النقدية المتوفرة في المصارف العاملة في فلسطين، غالباً جراء رفض البنوك الإسرائيلية لاستقبال هذه الفوائض خلال الفترة الماضية.

من جانب آخر، حقق بند التسهيلات الائتمانية نمواً وصل إلى 11.2% على أساس سنوي، مقابل 18.1% في الربع الرابع 2012. وقد أدى هذا التباطؤ (إلى جانب تزايد الودائع) إلى انخفاض نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع من نحو 55.1% في الربع السابق إلى 51.8% في الربع الأول 2013. كما نما صافي

الاستثمارات وصافي الأصول الثابتة بنحو 1.6% و 2.9% على الترتيب. في المقابل، شهدت محفظة الأوراق المالية بغرض المتاجرة والاستثمار انخفاضاً بنسبة 4.3%، إضافة إلى تراجع بند الأصول الأخرى بنحو 2.5% خلال فترة المقارنة.

يذكر في هذا الشأن أن تباطؤ النمو في التسهيلات الائتمانية قابله ارتفاع في توظيفات البنوك الخارجية بنحو 5.2% مقارنة مع الربع المناظر 2012. وتشكل نسبة التوظيفات الخارجية من إجمالي الودائع مؤشراً على توجه البنوك في استثماراتها نحو الخارج، إذ يتضح بالنظر للبيانات أن هذه النسبة في ارتفاع مستمر منذ منتصف العام 2012، وإن كانت لا تزال أقل من مستواها في الربع المناظر (33.0% في الربع الأول، مقارنة مع 31.6% في الربع السابق، و 34.3% في الربع المناظر).

شكل 21: التغير في بنود مطلوبات المصارف للربع الأول 2013



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2013.

أما في جانب المطلوبات، فقد شهدت ودائع الجمهور نمواً بحوالي 9.5% على أساس سنوي خلال الربع الأول، مقارنة مع 7.3% في الربع الرابع 2012. وقد تركز هذا النمو في الضفة الغربية في جانبين، الأول في ودائع الأشخاص المقيمين، سواء في الحسابات الجارية أو التوفير، والثاني في ودائع السلطة الوطنية الفلسطينية، وخاصة الودائع بفائدة. أما في

قطاع غزة، فقد تركزت النمو في ودائع القطاع الخاص بشكل عام، وخاصة الودائع الجارية. يذكر في هذا الشأن أن البيانات تشير إلى أنه وبالرغم من تحسن الادخار في غزة مقارنة مع الربع السابق، إلا أنه يبقى أقل من مستواه في نفس الفترة من العام الماضي. إضافة إلى ذلك، فقد شهد صافي حقوق الملكية نمواً بنحو 5.3%، لتصل إلى 1,297 مليون دولار تقريباً خلال الربع الأول من العام 2013، وكذلك أرصدة سلطة النقد والمصارف بنحو 38.5%.

اختبارات التحمل

استمراراً لنهج الرقابة المالية المبني على دراسة وتحليل المخاطر المحتملة، وبهدف اختبار قدرة المصارف العاملة في فلسطين على مواجهة هذه المخاطر، وتطوير سياسات مناسبة لزيادة قدرة المصارف على مواجهة الصدمات، بما في

ذلك إعداد خطط للتعافي في حالة وقوع كوارث ووضع توصيات لتعزيز قاعدة رأس المال، وتنويع محافظ الائتمان والاستثمار الأجنبي، قامت سلطة النقد بتنفيذ اختبارات فحص التحمل على البيانات المالية الربعية للمصارف كما هي في 2013/3/31، حيث تم احتساب أثر محاكاة مجموعة من السيناريوهات المفترضة على تلك البيانات، وذلك وفق المعطيات التالية:

أ. السيناريوهات

تم اعتماد تسعة سيناريوهات مختلفة متفاوتة في شدتها من الأقل إلى الأكثر شدة حسب التفصيل التالي:

أ. سيناريوهات تعتمد في طبيعتها على صدمات سياسية، وتتضمن:

3	2	1	
%20	%15	%10	تعثر التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص - بدون موظفي الحكومة
%50	%40	%25	تعثر التسهيلات الممنوحة لموظفي الحكومة
%40	%30	%20	افتراض تأخر الحكومة في سداد جزء من ديونها القائمة
%15	%10	%5	انخفاض قيمة الاستثمارات في فلسطين
%20	%15	%10	سحب نسبة من ودائع العملاء

ب. سيناريوهات تعتمد في طبيعتها على صدمات اقتصادية عامة، وتتضمن:

6	5	4	
%30	%20	%10	تعثر التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص - بدون موظفي الحكومة
%25	%15	%5	انخفاض قيمة الاستثمارات داخل وخارج فلسطين
%20	%10	%5	سحب نسبة من ودائع العملاء

ج. سيناريوهات تتعلق بالتركز لدى المصارف، وتتضمن:

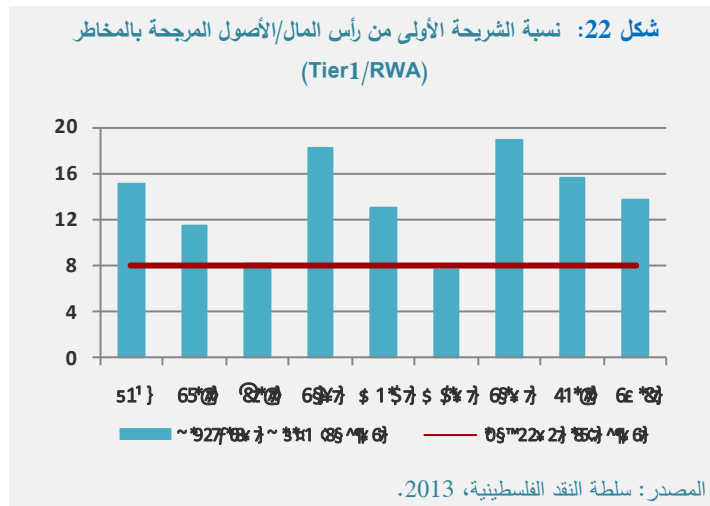
9	8	7	
5	3	1	تعثر أكبر 1 - 5 تسهيلات مقدمة
5	1	3	سحب أكبر 1 - 5 ودائع

II. معيار النجاح في الاختبار

في إطار تطبيق أثر السيناريوهات قامت سلطة النقد باعتماد تأثير كل من هذه السيناريوهات على الشريحة الأولى من رأس المال، وذلك لقياس قدرة رأس المال الأساسي (Core Capital) على امتصاص

الصدّات. وتم تحديد نسبة 8% لنجاح أو فشل المصارف محل الاختبار، وهي تعادل الحد الأدنى لنسبة الشريحة الأولى إلى الأصول المرجحة بالمخاطر التي حددتها سلطة النقد ضمن تعليمات رقم (2009/7) الصادرة بتاريخ 2009/12/06.

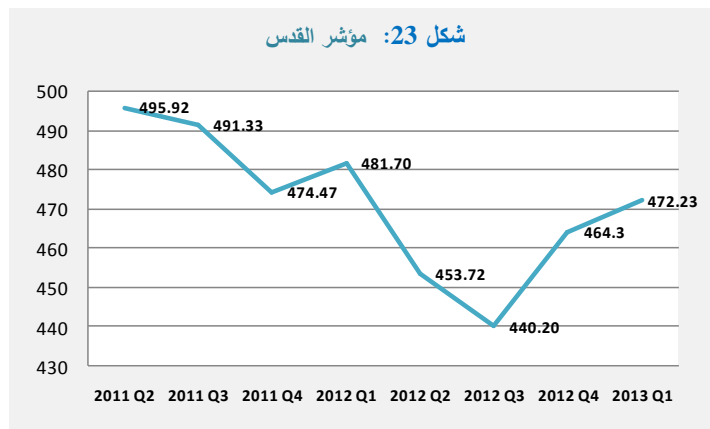
III. نتائج الاختبارات



أظهرت نتائج اختبارات فحص التحمل، التي تم إجراؤها على مستوى إجمالي المصارف العاملة في فلسطين، متانة القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل عام. إذ نجح إجمالي المصارف في تجاوز جميع السيناريوهات المحتملة، باستثناء السيناريو السادس، الذي يمتاز بكونه الأصعب على مستوى

السيناريوهات السياسية والاقتصادية، فانخفضت النسبة (أي نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) بعد المحاكاة من 21.5% إلى 7.7% في السيناريو السادس.

السوق المالي



المصدر: www.pex.ps

وصل مؤشر القدس إلى 472.2 نقطة خلال الربع الأول من العام 2013، منخفضاً بنحو 2.0% عن الربع المناظر من العام 2012، فيما شكل هذا المستوى ارتفاعاً بنحو 1.7% عن الربع السابق. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع مؤشرات معظم القطاعات، وعلى رأسها قطاع الاستثمار بنحو 15.5%، يليه قطاع التأمين بـ3.7%، والخدمات بحوالي 3.5%. في المقابل، شهد قطاع البنوك والخدمات المالية التطور الإيجابي الوحيد في السوق المالي الفلسطيني خلال فترة المقارنة، لينمو بنحو 10.1%.

المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العالمي

2013 Q1	2012 Q4	2012 Q3	2012 Q2	2012 Q1	2011 Q4	2011 Q3	2011 Q2	المؤشر
نسبة مئوية								النمو
-	1.8	1.8	2.4	2.8	2.9	3.2	3.2	العالم
0.5	0.6	1.0	1.4	1.6	1.3	1.4	1.4	الدول المتقدمة

1.6	1.7	2.6	2.1	2.5	2.0	1.6	1.9	الولايات المتحدة
-1.1	-1.0	-0.7	-0.5	-0.1	0.7	1.3	1.6	اليورو
0.2	0.4	0.4	3.9	3.3	-0.1	-0.5	-1.7	اليابان
-	5.0	3.1	3.6	3.8	5.6	6.0	5.7	الدول الصاعدة والنامية
نسبة مئوية								التضخم
3.5	3.5	3.4	3.5	3.9	4.4	4.7	4.6	العالم
1.5	1.7	1.7	1.8	2.4	2.7	3.0	2.8	الدول المتقدمة
1.6	1.9	1.7	1.9	2.8	3.3	3.8	3.4	الولايات المتحدة
1.8	2.2	2.5	2.5	2.7	2.9	2.7	2.8	اليورو
-0.6	-0.2	-0.4	0.2	0.3	-0.3	0.1	-0.4	اليابان
6.7	6.3	6.2	6.3	6.4	6.8	7.3	7.3	الدول الصاعدة والنامية
16.4	14.2	12.4	11.5	11.0	12.2	10.0	10.0	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
نسبة مئوية								الأسعار العالمية
105.1	101.9	102.8	102.9	112.5	103.2	103.1	110.1	أسعار النفط (\$)
1630.5	1718.9	1659.0	1610.8	1690.8	1685.5	1700.2	1504.3	أسعار الذهب (\$)
181.4	178.0	184.0	171.9	168.8	163.9	179.1	186.5	أسعار الغذاء (مؤشر)
نسبة مئوية								البطالة
8.0	7.5	8.1	8.0	8.6	8.3	9.1	8.9	الولايات المتحدة
12.1	11.8	11.5	11.2	10.9	10.6	10.2	10.0	اليورو
4.2	4.0	4.3	4.4	4.5	4.3	4.5	4.8	اليابان

المصدر: قاعدة بيانات IFS، 2013.

المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني

2013 Q1	2012 Q4	2012 Q3	2012 Q2	2012 Q1	2011 Q4	2011 Q3	2012	2011	المؤشر
دولار أمريكي									الإنتاج
1644.8	1733.2	1707.9	1754.5	1601.7	1646.5	1619.0	6797.3	6421.8	الناتج المحلي الحقيقي (مليون دولار)

2627.9	2622.9	2520	2638.1	2473.6	2442.3	2467.6	10132.6	9775.3	الناتج المحلي الاسمي (مليون دولار)
398.9	423.5	420.5	435.3	400.2	414.7	410.7	1679.3	1635.2	نصيب الفرد من الناتج الحقيقي (دولار)
نسبة مئوية									النمو
2.7	5.3	5.5	7.7	4.9	12.7	12.0	5.9	11.6	فلسطين
-0.6	5.9	5.1	6.5	4.8	11.6	11.2	5.6	10.4	الضفة الغربية
12.2	3.5	6.7	11.1	5.2	15.8	14.2	6.6	17.6	قطاع غزة
نسبة مئوية									الأسعار والتضخم
1.7	2.1	2.9	2.7	2.9	2.3	2.7	2.8	2.9	فلسطين
2.9	3.8	4.9	3.8	3.7	3.0	3.5	4.1	3.5	الضفة الغربية
0.3	0.2	1.0	0.3	1.8	0.3	0.0	0.5	0.1	قطاع غزة
نسبة مئوية									البطالة
23.9	22.9	24.3	20.9	23.9	21.0	22.4	23.0	20.9	فلسطين
20.3	18.3	20.4	17.8	20.1	16.6	19.7	19.0	17.3	الضفة الغربية
31.0	32.2	31.9	28.7	31.5	30.3	28.0	31.0	28.7	قطاع غزة
كنسبة من الناتج المحلي الاسمي									الاستهلاك والاستثمار
128.9	130.2	134.5	131.0	136.9	121.2	126.7	133.1	126.4	الاستهلاك الكلي
29.4	31.3	28.9	31.3	29.6	29.0	29.2	30.3	29.9	عام
99.4	98.9	105.7	99.7	107.3	92.1	97.5	102.8	96.5	خاص
16.6	16.8	18.0	20.2	16.4	19.7	19.4	17.9	20.7	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت
-41.1	16.6	16.6	17.5	14.3	16.8	16.0	16.3	15.4	الصادرات
60.3	60.4	64.6	63.6	63.8	53.6	58.6	63.1	59.1	الواردات
19.2	-43.8	-47.9	-46.1	-49.5	-36.7	-42.6	-46.8	-43.6	الميزان التجاري

Q1 2013	Q4 2012	Q3 2012	Q2 2012	Q1 2012	Q4 2011	Q3 2011	2012	2011	المؤشر
كنسبة من الناتج المحلي الاسمي									المالية العامة
43.3	27.1	37.6	27.8	31.2	27.4	40.7	31.2	31.6	الإيرادات العامة والمنح
10.3	6.5	7.4	5.6	8.2	6.7	6.8	22.5	7	الإيرادات المحلية
13.5	11.8	22.0	13.4	14.5	14.3	15.3	15.5	14.9	إيرادات المقاصة

19.4	9.5	9.3	9.0	8.5	6.3	18.6	9.2	9.8	المنح والمساعدات الخارجية
31.4	33.7	32.0	31.4	29.0	33.1	31.0	31.8	32.6	التفقات العامة وصافي الإقراض
30.1	31.5	29.7	29.5	27.3	30.1	29.0	29.8	29.7	التفقات الجارية
1.3	2.2	2.2	1.9	1.7	3.0	2.0	2.0	2.2	التفقات التطويرية
-6.3	-13.9	-1.4	-10.6	-4.7	-9.0	-6.9	-7.8	-7.9	العجز الجاري (قبل الدعم الخارجي)
-7.6	-16.1	-3.6	-12.6	-6.4	-12.1	-8.9	-9.8	-10.8	العجز الكلي (قبل الدعم الخارجي)
-3.1	-6.6	7.2	7.8	8.0	5.4	14.7	-0.6	-1.0	العجز الكلي (بعد الدعم الخارجي)
كنسبة من الناتج المحلي الاسمي									القطاع الخارجي
21.0	18.2	19.0	19.9	16.8	24.6	23.5	18.7	22.6	الصادرات
66.9	66.6	71.3	70.3	71.4	66.0	72.9	70.7	73.0	الواردات
11.2	10.4	11.1	10.5	9.8	11.8	12.4	10.6	11.8	صافي الدخل
11.2	9.9	10.7	10.3	10.1	11.5	12.5	10.4	11.4	منها تعويضات العاملين
25.5	12.9	14.5	9.7	16.9	13.2	20.5	13.6	13.8	صافي التحويلات الجارية
12.0	2.6	5.1	4.5	8.3	4.1	14.0	5.1	7.4	منها للقطاع الحكومي
9.2-	25.1-	26.7-	30.1-	-27.9	-16.4	-16.5	27.8-	24.9-	الحساب الجاري
مليون دولار									القطاع النقدي
1122.4	1113.8	1045.9	1001.6	1046.5	1033.5	1034.0	1113.8	1032.9	موجودات سلطة النقد
10111.8	9798.5	9293.6	9045.4	9151.1	9110.3	8860.5	9798.5	9110.3	موجودات الجهاز المصرفي
3997.2	4121.5	3756.4	3783.6	3600.6	3488.7	3220.4	4121.5	3488.7	التسهيلات الائتمانية (صافي)، منها:
1242.6	1406.8	1114.9	1203.4	1121	1100.8	856.4	1406.8	1100.8	للقطاع العام
2754.8	2715.1	2641.5	2580.2	2419	2326.3	2303.9	2715.1	2326.3	للقطاع الخاص
7713.2	7484.1	7200.9	6911.5	7045.4	6972.7	6820.6	7484.1	6972.7	إجمالي الودائع
1297.3	1257.5	1240	1212.4	1232.3	1182	1156.3	1257.5	1182	حقوق الملكية
894.8	894.8	899.8	899.8	879.6	874.6	861.6	894.8	874.6	منها رأس المال المدفوع
472.2	464.3	440.2	453.7	481.7	474.5	491.3	460.0	487.9	بورصة فلسطين (مؤشر القدس)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، 2013.